# عين على الأقصى

## الملخص التنفيذي

**تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى**

**ما بين 2013/8/1 و 2014/8/1**

---

تصدره مؤسسة القدس الدولية في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى – التقرير الثامن

# أعدّ الملخص التنفيذي

**براءة محمد درزي**
**وسام أبي عيسى**
**أحمد ياسين**

**مراجعة وتحرير**
**هشام يعقوب**



**إصدار قسم الأبحاث والمعلومات**
**مؤسسة القدس الدولية**
**آب/أغسطس 2014**

# عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى

ما بين 2013/8/1 و 2014/8/1

## ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير الثامن في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2013/8/1 و 2014/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني.



ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق تواجدهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

## أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

### 1. الموقف السياسي:

ركّز الخطاب السياسي الداعم لتقسيم الأقصى زمنيًا على استحضار نموذج التقسيم "الناجح" للمسجد الإبراهيمي في الخليل وإمكانية استعادة هذا السيناريو في المسجد الأقصى بالقدس المحتلة. وتكرّرت التصريحات السياسية في هذا الإطار لتؤكد أن النجاح في تقسيم المسجد الإبراهيمي والتحكم في دخول المسلمين إليه يشكّل سابقة يمكن محاكاتها في المسجد الأقصى كما عبّر عن ذلك عدد من أعضاء "الكنيست" منهم ميري ريغف وتسيبي حوتوفلي.

يتفاعل المستوى السياسي مع فكرة الوجود اليهودي في الأقصى بشكل ملحوظ منذ وصول كتلة داعمة لبناء "المعبد" إلى مراكز متقدمة عقب انتخابات "الكنيست" بداية 2013 ويلاحظ خلال مدة الرصد السعي الحثيث لدعم اقتحامات المستوطنين ولمشروع التقسيم الزمني بالإضافة إلى الكشف عن دعم مالي لـ "منظمات المعبد"



وكان من اللافت خلال المدة التي يرصدها التقرير كسر نائب من اليسار "احتكار" أحزاب اليمين الدعم العلني للتقسيم الزمني للمسجد الأقصى حيث كُشف في أيار/مايو 2014 عن اقتراح قانون لتقسيم الأقصى يدعمه حيليك بار من حزب العمل بالإضافة إلى ميري ريغف، رئيسة لجنة الداخلية، ويقضي بالمساواة في العبادة بين اليهود والمسلمين على غرار ما هو حاصل في المسجد الإبراهيمي. وعلى الرغم من إعلان بار سحب دعمه للاقتراح بعد الانتقادات والتحذيرات التي تلقّاها إلا أن دعمه للاقتراح في المقام الأول يحمل إشارات حول انخراط مكونات الاحتلال كافة في عملية تهويد الأقصى وإن تحرّى بعضها الحذر في طروحاته.

وحيث إن "سيادة إسرائيل على أورشليم تبقى ناقصة إذا لم تتحقق السيادة الكاملة على جبل المعبد"، فقد تقدّم نائب رئيس "الكنيست" موشيه فيجلين (ليكود) باقتراح لإنهاء السيادة الأردنية على الأقصى ووضعه بشكل كامل تحت السيادة الإسرائيلية. إلا أنّ المستوى السياسي بدا متحفظًا على الطرح الذي يمكن أن يؤدي إلى تفجر العلاقة مع الأردن بشكل خاص، وقد رفض مكتب نتنياهو تبني الاقتراح الذي يدعو إلى "فرض السيادة الاسرائيلية على المسجد الأقصى ووقف التمييز الحاصل في المكان والسماح للجميع بالصلاة فيه ودخوله من جميع البوابات بدون

التمييز على أساس الدين والقومية والجنس" واستبدال صيغة تنص على "أن تحافظ إسرائيل على الوضع القائم في المكان" بها. وبالفعل فقد أصدر مكتب رئيس الحكومة بيانًا في 2014/2/27 أعلن فيه أن "إسرائيل لن تغير الوضع القائم في المسجد الأقصى" وذلك بعد جلسة "الكنيست" التي ناقشت مقترح نقل السيادة. إلا أن هذا التحفّظ على وضع المسجد تحت سيادة الاحتلال لا يعكس زهدًا بإحكام السيطرة على الأقصى بقدر ما هو حرص على عدم أخذ الأمور إلى ما يمكن أن يهدّد "المكتسبات" التي حقّقها الاحتلال من حيث تحقيق الوجود اليهودي في المسجد.

يهودا غليك الناطق باسم "ائتلاف منظمات المعبد"

وبموازاة ذلك، كشف تقرير لإذاعة الجيش عن تمويل الدولة للمنظمات والجماعات الداعية لبناء "المعبد" حيث حوّلت وزارة التعليم ووزارة الثقافة والرياضة ما بين 300 ألف و700 ألف شيكل للمنظمة غير الحكومية "معهد المعبد". كما كشف تقرير الإذاعة أن الدولة تسمح للشابات اللواتي يخترن عدم الانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية بأن يؤدين الخدمة الوطنية بالعمل كمرشدات مع الجمعية المذكورة دون أجر. كما تجلّى الدعم السياسي للمنظمات الداعية إلى بناء "المعبد" من خلال مشاركة عدد من أعضاء "الكنيست" في مؤتمر "العودة إلى جبل المعبد" الذي دعا إليه "ائتلاف منظمات المعبد" في مركز بيغن في نيسان/أبريل 2014. وكان من أبرز هؤلاء موشيه فيجلين وميري ريغف وأوريت ستروك وشولي موعلم. كما وجّه نائب وزير الأديان إيلي بن دهان رسالة إلى المؤتمر عبر الفيديو قال فيها إن وزارته "تعمل على ترتيبات تسمح لليهود بدخول جبل المعبد وإن أي يهودي يسمح له الحاخام بأن يصعد إلى جبل المعبد سيكون على الشرطة أن تسمح له بذلك".

وعلى الرغم من الاحتضان السياسي لفكرة "المعبد" والسعي لتأمين حرية اليهود في الوجود والصلاة في المسجد، إلا أن موقع The Jewish Voice (وهو موقع أميركي)، نشر في كانون



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

أول/ديسمبر 2013 تقريرًا صادرًا عن مراقب الدولة حول موقف السلطات الإسرائيلية من أعمال الحفريات التي قامت بها الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى عام 2007. وقد أعد مراقب الدولة التقرير عام 2008 بناء على تكليف من لجنة الرقابة بـ "الكنيست" ولكن منع نشره في دولة الاحتلال خوفًا مما قد يترتب على ذلك من ارتدادات. وتضمن التقرير "استنتاجات دامغة حول تهاون وتقصير السلطات الحكومية"، ومنها بلدية الاحتلال في القدس، والشرطة، وسلطة الآثار ومستشار الحكومة القانوني، حيال ما تقوم به الأوقاف من أعمال في الأقصى. وقد طلبت الحكومة في حينه عدم نشر التقرير، كما ناقش "الكنيست" عام 2013 مرات عدة نشر التقرير فعارضت وزارة الخارجية بشكل خاص ذلك خوفًا من تردي العلاقات مع الأردن، كما عارضته وزارة الأمن الداخلي خوفًا من نشوب "أعمال عنف" في المسجد الأقصى. وقد استدعى هذا التقرير تعليقًا من عضو "الكنيست" السابق أرييه إلداد، وهو صاحب مشروع التقسيم الزمني المقدَّم في "الكنيست" عام 2012، الذي قال إنه "آن الأوان للتعامل مع جبل المعبد على أنه مكان مقدس".

5

## 2. الموقف القانوني:

مع استقرار رأي المحكمة العليا على أن حق اليهود في الوصول إلى المسجد الأقصى غير مطلق وهو خاضع لاعتبارات أمنية تقدّرها شرطة الاحتلال، تكثّفت محاولات تقنين الوجود اليهودي في الأقصى في "الكنيست". وقد طرحت لهذه الغاية مشاريع عدة حول تقسيم الأقصى زمنيًا وتأمين "حرية اليهود بالصلاة في الأقصى"، ولا سيما في لجنة الداخلية التي تترأسها الليكودية ميري ريغف، وإن كانت هذه الاقتراحات لم تقرّ في "الكنيست" أو حتى سحبت قبل مناقشتها.

إن الفتوى المعمول بها قضائيًا هي أن "حق اليهود في الوصول إلى جبل المعبد" مقيّد باعتبارات الظروف الأمنية التي يبقى للشرطة تقديرها وعلى صعيد التشريع ثمة محاولات مستمرة لتشريع صلاة اليهود في الأقصى دون قيود ولتقسيم المسجد بالإضافة إلى طرح إنهاء السيادة الأردنية على المسجد وإخضاعه لسيادة الاحتلال كوجه من أوجه السيادة على القدس

ففي أيار/مايو 2014، أرسلت ريغف مسودة مشروع قانون لتقسيم الأقصى إلى أعضاء "الكنيست" طالبتهم بدعم المشروع والتوقيع عليه. وقالت في مقدمة

الاقتراح إنه "ما من قانون في دولة إسرائيل يمنع صعود اليهود إلى جبل المعبد أو الصلاة فيه، فالسماح بالصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه أو منع ذلك يأتي عن طريق التوجه لمحكمة العدل العليا. وفي أغلب الأوقات، تحدد المحكمة الصعود إلى جبل المعبد، وتربط بين إمكانية الصعود بقرار من الشرطة الإسرائيلية، والتي غالبًا ما تمنع مثل هذا الصعود، بادعاء وجود خطر أو إمكانية وقوع خطر. إن يهودًا كثيرين يريدون الصعود إلى جبل المعبد، وقسم منهم يريد أيضًا الصلاة فيه، إذا كان بإمكانهم فعل ذلك".

تسعى ريغف إلى تأمين اقتحامات اليهود للأقصى بحرية

العجز عن الوصول باقتراحات التقسيم إلى أهدافها دفع ريغف إلى إنشاء لجنة فرعية برئاسة عضو "الكنيست" ديفيد تْسُور مهمتها مراقبة تنفيذ قرارات الحكومة بشأن اقتحام اليهود للأقصى وفحص إمكانية اقتحامهم المسجد ثلاث ساعات ونصف يوميًا، فضلاً عن تهيئة المناخ للاقتحامات التي تتزامن مع المناسبات اليهودية. وقد قدمت اللجنة تقريرها في تموز/يوليو 2014 حيث أوصت بإبقاء الوضع في الأقصى على ما هو عليه مع توسيع صلاحيات قائد الشرطة لجهة التحكم في الدخول إلى المسجد وتنفيذ الاعتقالات.

وإزاء هذا "العجز" في التوصل إلى نص قانوني واضح يتمكن اليهود بموجبه من الصلاة بحرية في المسجد الأقصى، تحاول بعض الأوساط السياسية في "الكنيست" الالتفاف على غياب النص عبر دراسة إمكانية إعلانه موقعًا يهوديًا مقدسًا، ما يعني عدم إمكانية منع اليهود من اقتحامه بناء على أسس معنوية وقانونية.



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

### 3. الموقف الديني:

أصدرت الحاخامية الرئيسة المنتَخبة في تموز/يوليو 2013 إعلانًا في كانون أول/ديسمبر 2013 أكدت فيه تمسكها بفتوى الحاخامية السابقة لجهة عدم جواز اقتحام اليهود للأقصى لأمور تتعلق بعدم تحقق الطهارة في حين استمر نشاط "منظمات المعبد" على صعيد الاقتحامات والترويج لبناء "المعبد"

بالتوازي مع المساعي السياسية والقانونية إلى تكريس اقتحامات الأقصى ظهرت محاولات لتأمين غطاء ديني رسمي لهذه الاقتحامات بما يسبغ عليها رداء الشرعية الدينية ويدفع باتجاه زيادتها. فقد دعا إيلي بن دهان، نائب وزير الأديان في حكومة الاحتلال، الحاخامية الرسمية في "إسرائيل" إلى إصدار فتوى تجيز اقتحام اليهود للمسجد الأقصى. إلا أن الحاخاميّة المنتَخبة في 2013/7/24 أصدرت إعلانًا في كانون أول/ديسمبر 2013 أعلنت فيه تمسّكها بموقف الحاخامية السابقة والذي لا يجيز اقتحام اليهود للأقصى لأسباب تتعلق بالطهارة، ولعدم تحديد المكان الصحيح لما يسمونه "قدس الأقداس". وقد أشار البيان إلى أن أسباب المنع دينية محضة، ما يعني إمكانية اللعب على الفتوى ضمن هامش السياسية والقانون، بالإضافة إلى جملة من الفتاوى "المرنة" الصادرة عن عدد من الحاخامات والتي تسمح باقتحام المسجد لكن دون الاقتراب من المكان الذي يظن أنه موقع "قدس الاقداس".

وفي مقابل ذلك، فقد قال الحاخام مئير مازوز بـ "جواز دخول اليهود إلى جبل المعبد شرط احترام الشروط الدينية" أي عدم الاقتراب من الأماكن التي يُظَنّ أن بها "قدس الأقداس". ومازوز هو أحد أهم حاخامات السفارديم الحريديين، وهو يخالف بفتواه هذه ما استقر عليه عموم حاخامات التيار الحريدي الذين يحرّمون دخول اليهود إلى المسجد الأقصى قبل تحقق شرط الطهارة.

وقد وجّه عدد من الحاخامات وطلاب المعاهد الدينية في شباط/فبراير 2014 التماسًا إلى "الكنيست" للمطالبة بسنّ تشريع يوسع السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وذلك قبل أيام من مناقشة اقتراح فيجلين حول السيادة على المسجد الأقصى. كما وجه عدد من الحاخامات من التيار الديني القومي رسالة إلى نتنياهو في آذار/مارس 2014 يطالبون فيها ببناء كنيس في



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

المسجد الأقصى. وقد وقّع على الرسالة عدد من الحاخامات الذين لم يسبق أن وجهوا أي دعوات علنية إلى اليهود لاقتحام الأقصى، ومن هؤلاء الحاخام شموئيل إلياهو، بالإضافة إلى عدد من الحاخامات الصهاينة كالحاخامين دوف ليور وحاييم كوهين. وقد دعت الرسالة إلى بناء الكنيس في الأقصى في الأماكن التي أكّد عدد من الحاخامات والمؤرخين اليهود أنها واقعة خارج نطاق منطقة "المعبد" بما يجعلها غير خاضعة لشروط الطهارة.

وفي تطور متعلق بالتمهيد الديني لبناء "المعبد"، كشف المدير الدولي لـ "معهد المعبد" الحاخام حاييم ريتشمان عن أن ثمة بقرة حمراء ولدت في الولايات المتحدة قد تكون هي البقرة التي نصت عليها التوراة لعملية التطهير التي لن يبنى "المعبد" دونها. وفي مقطع فيديو نشر على الموقع الإلكتروني للمعهد المذكور قال ريتشمان إن البقرة الحمراء ستراقَب للتأكد من استيفائها شروط البقرة المذكورة في التوراة كما أوضح أنه في حال ثبوت الأمر فإن ذلك يعني "تجاوز إحدى أهم الصعوبات التي تؤخر بناء المعبد".



وفي موازاة ذلك، استمر نشاط "منظمات المعبد" من حيث تنظيم مسيرات وإطلاق دعوات متكررة لاقتحام الأقصى ومطالبة الطبقة السياسية بتشريع أبواب الأقصى أمام هذه الاقتحامات. وقد أعلنت هذه المنظمات عن حملات لدعم "المعبد" ومنها حملة إلكترونية أطلقت في آذار/مارس 2014 بعنوان "أنقذوا جبل المعبد" كما وجهت هذه المنظمات في كانون ثانٍ/يناير 2014 رسالة إلى وزير السياحة في حكومة الاحتلال لفتح أبواب المسجد أمام الاقتحامات ونظّمت مؤتمرًا في مركز بيجن في غرب القدس المحتلة في 2014/4/28 لبحث الوجود اليهودي في الأقصى والمطالبة بفتح الأبواب كافة وإجبار الشرطة على السماح لليهود بأداء الطقوس التلمودية وقد حضر المؤتمر عدد من أعضاء "الكنيست" منهم موشيه فيجلين وميري ريغف وشولي موعلم.

مشهد من فيلم "الأولاد جاهزون"

كما أطلق "معهد المعبد" في 2014/7/27 حملة لجمع 100 ألف دولار بهدف وضع مخططات لبناء "المعبد". ووفق ريتشمان فإن "المعبد سيقام مكان قبة الصخرة عندما يريدنا العالم أن نبنيه". واعتبر ريتشمان أن "بناء المعبد هو الخطوة التي ستلي العملية الحربية التي تشنها دولة الاحتلال حاليًا على غزة". وبموازاة الحملة، أطلق المعهد فيلمًا ترويجيًا بعنوان "التاسع من آف 2014: الأولاد مستعدون"، وهو الجزء الثالث ضمن سلسلة "الأولاد مستعدون" التي يصدرها المعهد للسنة الثالثة على التوالي لترسيخ المزاعم حول بناء "المعبد". ويظهر في الفيلم مجموعة من الأولاد يلهون ثم يتجهون إلى حاخام ويأخذونه بيده ليشهدوا جميعًا بناء "المعبد" مكان قبة الصخرة في المسجد الأقصى.



## ثانيًا: الحفريات وأعمال البناء والمصادرة أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

### 1. الحفريات

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال ومؤسساتها الصهيونية بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد، وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها كقاعات واسعة لاستقبال الزوار، علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل "المدينة اليهودية التاريخية" (مدينة داود) التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال. وقد استقر عدد الحفريات والأنفاق في محيط المسجد الأقصى على ما كان عليه في التقرير الماضي، أي 47 حفرية: 25 منها في الجهة الغربية، و 17 منها في الجهة الجنوبية، و5 في الجهة الشمالية.

لم يرصد التقرير تغيرًا في عدد مواقع الحفريات أسفل الأقصى وهو 47 موقعًا، مع إقدام الاحتلال على افتتاح بعض القاعات في بعض المواقع كما وضع الاحتلال الحجر الأساس لبناء كنيس "فخر إسرائيل" فيما العمل متواصل ضمن مخططات أخرى لتهويد الأقصى

أ. حفريات الجهة الغربية:

بلغ عدد الحفريات في الجهة الغربية 25 حفرية يعمل الاحتلال على ربطها في ما بينها لتشكل شبكة من المزارات والمواقع الدينية والأثرية التي تستقطب السياح ضمن الجولات التي تنظمها السلطات الإسرائيلية لزوّار "مدينة داود". وقد عمل الاحتلال خلال مدة الرصد على تطوير مداخل أنفاق الحائط الغربي ضمن مشروع "بيت شتراوس"، وقامت "شركة تطوير الحائط الغربي" بعمليات ترميم داخل حفريات باب المغاربة، لتأهيلها كي تستوعب الجسر الخشبي الذي تقوم ببنائه مكان القديم. أما داخل أنفاق الحائط الغربي فإن المؤسسة الصهيونية أنهت تجهيزات واسعة داخل قاعتين كبيرتين في شبكة الأنفاق المجاورة للمسجد الأقصى، فجهّزت القاعة الهيروديانية بمعدات بصرية واحتفالية لاستقبال الحفلات التوراتية، وأنهت التجهيزات داخل حفريات قاعة العصور لتكون أكبر قاعة احتفالات ولقاءات أسفل القدس وبجانب المسجد الأقصى، وتم افتتاحها بشكل رسمي وباحتفال شارك فيه العديد من رجال الأعمال وقادة الجيش والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، افتتح الاحتلال أنفاقًا وقاعات جديدة أسفل باب المطهرة ووقف حمام العين. والقاعات الجديدة تشكل قاعات واسعة ومزارات ترتبط بشبكة الأنفاق التي يحفرها الاحتلال أسفل الأقصى وفي محيطه، وبالذات في الجدار الغربي له، وقد جرى وضع العديد من اللافتات الضوئية التي تتحدث عن تاريخ عبري مزعوم بالمنطقة.

10

ب. حفريات الجهة الجنوبية:

يبلغ عدد الحفريات في الجهة الجنوبية للأقصى 17 حفرية يهدف الاحتلال من ورائها إلى بناء مدينة يهودية أثرية يزعم أنها "مدينة الملك داود". تشرف جمعية "العاد" الاستيطانية على الحفريات في هذه الجهة إذ أعلنت أنها أنجزت ما يقارب 55% من مشروع بناء "مدينة داود" وقد كشفت الانهيارات التي حدثت في بيوت المقدسيين عن الحفريات المتواصلة والتي يبلغ طولها حوالي 600 متر وتبدأ من منطقة حي سلوان لتصل إلى الطرف الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك.

وخلال مدة الرصد وصلت المؤسسة الصهيونية إلى أعماق بعيدة وحفريات جديدة داخل موقف جفعاتي الملاصق لجنوب البلدة القديمة، وكانت هذه الحفريات قد كشفت عن آثار إسلامية وعباسية دمّرها الاحتلال لإتمام حفرياته هناك. كما واصل الاحتلال حفرياته في منطقة القصور الأموية.

ج . حفريات الجهة الشمالية:

انتشار الحفريات في الجهة الشمالية للأقصى محدود مقارنة بالحفريات في الجهة الغربية والجنوبية، وقد بلغ عددها 5 حفريات لم ينته العمل فيها بعد.

**2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى**



تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهودي في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

ومن أبرز التطورات خلال المدة التي يرصدها التقرير التقدم الملحوظ في عمليات بناء "بيت شتراوس" الذي لا يبعد عن الأقصى سوى 50 مترًا من جهته الغربية، حيث أتمت "الشركة لتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس" واجهة المشروع الجنوبية المطلة على حائط البراق بالكامل. و"بيت شتراوس" هو مبنى ومركز توراتي بمساحة 944 مترًا مربعًا، ارتفاعه من الأمام طبقتان ومن الخلف أربع طبقات، ويحوي هذا البناء مدرسة دينية وكنيسًا يهوديًّا، ومركز عمليات متقدمًا للشرطة، وقاعات للإثراء التهويدي حول ما يسمونه "إرث المبكى"، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي و"مركز قافلة الأجيال"، وعشرات الوحدات الصحية "حمامات عامة"، وغرف التشغيل والصيانة.

حوش الشهابي ويدّعي الاحتلال أنه المبكى الصغير

كما قام وزير الاسكان الصهيوني أوري أريئل خلال مدة الرصد بوضع حجر الأساس لأعلى وأضخم كنيس توراتي تهويدي في البلدة القديمة بالقدس هو كنيس "تفيئرت إسرائيل" ("فخر إسرائيل" أو "جوهرة إسرائيل")، الواقع 200 متر غرب المسجد الأقصى والذي يرتفع وفق مخططات الاحتلال حوالي 27 مترًا بواقع 6 طبقات، ويمتد على مساحة 1400 متر مربع. وشهدت مدة الرصد تطورات في مخطط "بيت هليبا" التوراتي، ومخطط شرانسكي بالإضافة إلى مواصلة موظفي سلطة الآثار الإسرائيلية الاعتداء على رباط كرد (حوش الشهابي) في الجدار الغربي للأقصى، عبر خلع بلاط الأرضية القريبة من المكان وإزالة حجارة صغيرة من الجدار ومصادرتها.



## ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

توازت الجهود السياسية والقانونية والدينية الواقفة وراء ترسيخ فكرة "المعبد" وطروحات التقسيم الزمني للمسجد، علاوة على إضفاء الطابع اليهودي على الأقصى وما حوله من خلال أعمال الحفر والبناء، مع استمرار الاقتحامات التي ينفّذها سياسيون وأمنيون ومستوطنون ومتطرفون يهود يرافقهم حاخامات أو مرشدون وأدلّاء يقدّمون روايات وشروحًا تلمودية حول الأقصى و"المعبد" وإعادة بنائه.

باستثناء بعض الأيام التي أغلقت فيها الشرطة باب المغاربة فقد حرص المستوطنون والمتطرفون اليهود على اقتحام الأقصى بشكل مستمر كما أن التصريحات التي صدرت من مختلف المستويات أكدت التمسك بفكرة "المعبد" وبتأمين حرية اليهود في الصلاة بالمسجد وفي مقابل ذلك لم تتوقف سلطات الاحتلال عن التدخل في عمل الأوقاف وفرض قيود على دخول المسلمين إلى الأقصى

وكما في الأعوام التي سبقت، فقد شكلت الاقتحامات وسيلة لتحقيق الوجود اليهودي في الأقصى لموازاة الوجود الإسلامي، كما شكّلت سياسة التحكّم بهذه الاقتحامات من حيث منعها بشكل كامل أو السماح بها ضمن أوقات الاقتحام اليومية أو في المناسبات اليهودية، الدينية والوطنية، أشبه بمقدمة عملية لتنفيذ سياسة التقسيم الزمني التي لا

تزال محاولات تكريسها ضمن تشريعات "الكنيست" قائمة، ولا سيما على قاعدة أن النجاح في تطبيق التقسيم في المسجد الإبراهيمي بالخليل يمكن أن يكون قابلاً للتكرار في المسجد الأقصى بالقدس.

ويعكس مشهد الاقتحامات والتصريحات على المستويات الرسمية والأمنية، كما على مستوى المستوطنين والمتطرفين، محاولات التكامل بين النظرية والتطبيق فالاقتحامات تحتاج إلى قانون تستمدّ منه شرعية، وإن كانت مغتصَبة، كما أن النصّ القانوني يعزّز هذه الاقتحامات ويرسم بها مساراتِ تثبيت "الحق" و"الوجود" اليهودي في الأقصى تمهيدًا للسيطرة الكاملة التي يمكن في ظلها بناء "المعبد".

ومع الاقتحامات والتصريحات والمساعي إلى تعزيز وجود اليهود في الأقصى لا يكتمل المشهد دون الممارسات التي تسعى إلى التضييق على المسلمين والحدّ من وجودهم وأعدادهم ودون ذلك حواجز، وقيود عمرية وجغرافيّة، وتفتيش ومصادرة هويات، وإبعاد ومنع من دخول المسجد واعتداء على المرابطين وطلاب مصاطب العلم بالإضافة إلى التدخل في عمل الأوقاف والاعتداء على موظّفيها ومحاولة التحكم في عملهم ومنعهم من أدائه.



## 1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

أحد اقتحامات فيجلين للأقصى

على المستوى السياسي، تكرر اقتحام نائب رئيس "الكنيست" موشيه فيجلين (ليكود) وعضو "الكنيست" ووزير الإسكان أوري أرئيل (البيت اليهودي) للمسجد الأقصى بشكل ملحوظ خلال المدة التي يرصدها التقرير، كما يمكن القول إنهما حجزا موقعًا متقدّمًا لناحية التصريحات الصادرة عن جهات رسمية. ولا يسعى التقرير إلى رصد هذه الاقتحامات والتصريحات من حيث عددها بقدر ما يهدف إلى عرضها كمسارات تبيّن تعاطي المكونات الرسمية لدولة الاحتلال مع الأقصى والاحتضان الرسمي لفكرة "المعبد" ولـ "حق اليهود بالصلاة

في جبل المعبد". وبالإجمال، يمكن القول إن التصريحات الصادرة عن الشخصيات الرسمية تعكس الاحتضان الرسمي لفكرة "المعبد" مع الحرص على أن تترافق هذه التصريحات مع اقتحام المسجد كي يكون ذلك دعمًا عمليًا للموقف الرسمي.

أ. في 2014/2/19 عاود موشيه فيجلين اقتحام الأقصى بعد منع دام حوالي 10 أشهر وقال تعليقًا على ذلك: "صعودي إلى جبل المعبد اليوم لهو دليل على عودة السيادة اليهودية الكاملة على جبل المعبد".

ب. بدا موضوع السيادة على الأقصى الشغل الشاغل لفيجلين وهو تقدّم باقتراح في "الكنيست" في شباط/فبراير 2014 لوضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية بشكل كامل. وفي مقابلة منشورة في 2014/5/13 قال فيجلين إنه من الواجب إخراج الأوقاف من المسجد الأقصى وأن تكون الشرطة الإسرائيلية وحدها المسؤولة عن المكان وأضاف "علينا استعادة السيادة الكاملة على جبل المعبد حيث إن الكلام على دولة يهودية دون سيادة على جبل المعبد يحمل كثيرًا من التناقض".



ت. في 2013/9/4 اقتحم أريئيل الأقصى عشية الاحتفال برأس السنة العبرية وقال إنه سيستمر في اقتحام المسجد "كي يعزّز سيادة إسرائيل على المكان" معتبرًا أنّ "جبل المعبد لنا (اليهود) ولا يمكن النقاش حوله أو التفاوض عليه" كما اقتحمه في 2014/3/16 في أجواء الاحتفال بعيد "البوريم" ثم كتب على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أن "الواقع الذي بمقتضاه يحدد مثيرو الشغب الأجندة على جبل المعبد ليس بمقبول. وقد صعدت إلى جبل المعبد هذا الصباح وأنا عازم على الاستمرار في ذلك في المستقبل".

ث. في 2014/2/25 قالت النائب تسيبي حوتوفلي خلال جلسة مناقشة السيادة على المسجد إنه "لا قيمة لإسرائيل دون أورشليم ولا قيمة لأورشليم دون جبل المعبد" كما طالبت الحكومة بفتح أبواب المسجد في كل الأوقات أمام اليهود لأداء صلاتهم بحرية.

## 2. اقتحامات وتصريحات المتطرّفين اليهود:

جانب من اقتحامات المستوطنين

لم تخرج الاقتحامات التي نفذها المتطرفون اليهود خلال المدة التي يرصدها التقرير عما استقرت عليه في الأعوام السابقة. فالأقصى مفتوح أمام اليهود بشكل شبه يومي والشرطة "تنظّم" الاقتحامات وفق ما تقتضيه "الضرورات الأمنية" فتمنعها في حال تبيّن لها احتمال تفجّر الأوضاع وحدوث "احتكاكات" بين المتطرفين والمرابطين. كما أن منع المتطرفين من اقتحام المسجد في بعض المناسبات الإسلامية، كما في أواخر أيام رمضان إلى انتهاء أيام عيد الفطر عام 2013، كان بمثابة تمهيد للمطالبة بمثل ذلك لليهود. وقد عبّرت ريغف في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2013 عن ذلك بالقول "إن ترتيبات خاصة تتخذ من أجل المسلمين في شهر رمضان، وينبغي أن يتحقق الأمر ذاته لليهود في أعيادهم".



ومن أكبر الاقتحامات التي شهدتها المدة التي يرصدها التقرير:

أ. في 2013/8/5، اقتحم الأقصى مجموعة من "الربانيم" من جهة باب المغاربة ضمن مجموعة من المستوطنين تجاوزت 65 شخصًا بالإضافة إلى الحاخام المتطرف يهودا غليك بحماية قوات من الشرطة والوحدات الخاصة. وشملت الجولة شروحات حول "المعبد" وإمكانية إقامته على أنقاض الأقصى.

ب. في 2013/9/22: أكثر من 400 مستوطن اقتحموا الأقصى وأدوا رقصات يهودية وصلوات تلمودية حيث أمنت لهم القوات الخاصة وقوات التدخل السريع الاقتحام كما رافق المقتحمين عدد من الحاخامات منهم المتطرف يهودا غليك الذي قدم شروحًا حول "المعبد". وصلى عند حائط البراق المحتل عشرات الآلاف من اليهود المتدينين حيث أدوا شعائر "بركة الكهنة" كما اقتحم المسجد حوالي 150 مستوطنًا في 2013/9/23 ضمن الاحتفال بعيد "العرش".

ت. في 2014/6/1 اقتحم الأقصى ما يزيد على 300 مستوطنًا رافق مجموعات منهم الحاخام يهودا غليك الذي قدم شروحات تلمودية حول المعبد المزعوم كما اقتحم الأقصى في 2014/6/3 ما يزيد على 260 مستوطنًا ضمن حراسة مشددة وذلك بمناسبة عيد "الشفوعوت".

### 3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

مجندات يقتحمن الأقصى باللباس العسكري

بمعزل عن قوات الشرطة والقوات الخاصة التي ترافق اليهود لدى اقتحامهم الأقصى، يشهد المسجد اقتحامات ينفّذها مجنّدون ومجنّدات باللباس العسكري مع مرافقين يقدمون لهم شروحًا حول "المعبد" وفق الرواية التلمودية. ففي 2013/8/27، اقتحم الأقصى نحو 60 مجندًا بالزي العسكري وتوزعوا إلى فرقتين، كل فرقة يرافقها مرشد قدم شروحًا عن "المعبد"، ضمن ما بات يُعرف بجولات الإرشاد والاستكشاف العسكري كما اقتحم الأقصى في 2013/8/29 حوالي 40 ضابطًا وعنصرًا من المخابرات تجولوا في أركانه وساحاته.

وعلى صعيد التصريحات، نقلت "معاريف" في 2013/8/21 عن الجنرال عوزي ديان، نائب القائد العام لجيش الاحتلال سابقًا، ورئيس مجلس الأمن القومي سابقًا، قوله إن "زيارة الحائط الغربي (البراق المحتل) ليست كافية، وعلى الطلاب زيارة جبل المعبد حتى في ظل الواقع السياسي/الأمني، وكما تمكّنا من ترتيب الأمور في الخليل فبإمكاننا ترتيبها في جبل المعبد".

أما ممارسات الاحتلال التي تعرّضت للمصلين ولموظفي الأوقاف فعكست السعي الدؤوب إلى تفريغ المسجد من المصلين، وتنفير المسلمين عن المسجد والحدّ من وصولهم إليه غالبًا بذريعة الأسباب الأمنية والخوف من "أعمال شغب" قد تنشب. وقد تكرر بشكل لافت وضع قيود عمرية



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

على المصلين أيام الجمعة حيث اضطر الآلاف إلى الصلاة عند بوابات الأقصى وفي الأزقة المؤدية إليه وشهدت أيام الجمعة الأربعة في شهر رمضان مثل هذا المنع، كما عمدت الشرطة مرات عديدة إلى مصادرة هويات المصلين قبل دخولهم إلى المسجد ومن ثم حملهم على استردادها من مركز شرطة القشلة مع ما يرافق ذلك من تأخير لحين أخذ البيانات الشخصية. واستمرّت سلطات الاحتلال في التدخل بعمل الأوقاف ومحاولات تعطيل أعمال الصيانة بذريعة أنها تلحق الضرر بالآثار الموجودة في المكان.

## رابعًا: ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

شهدت مدة الرصد حضورًا كبيرًا للمسجد الأقصى في "الكنيست" وفي التصريحات السياسية في دولة الاحتلال بخصوص تقسيم المسجد زمنيًا و"حق" اليهود في الصلاة فيه بما هو "أقدس مكان" لهم. كما أن الواقع الذي يبدو أن الشرطة تحاول تكريسه هو في "تنظيم" الاقتحامات والتحكم بدخول المسلمين إلى المسجد بما يجعل التقسيم أمرًا واقعًا ومفروضًا. وبمواجهة هذا الهجوم على الأقصى استمرّت حالة المراوحة التي باتت سمة لازمة تميّز الموقف العربي والإسلامي لدى مقاربة قضايا الأمة، فيما كان الاحتلال يصعّد من استهدافه لأهالي القدس والأراضي المحتلة عام 1948 والذين تصدّروا مشهد الدفاع عن الأقصى.

إن سقف المواقف العربية والإسلامية كما بدت خلال مدة الرصد يجعل من الصعب التعويل عليها لحماية الأقصى في وجه المشاريع التهويدية فيما يبدو أن تصدّي المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 هو الأقدر حتى الآن على تعطيل مشاريع الاحتلال على الرغم من قلة الناصر وضعف الدعم

وفي التطورات الميدانية، استمرت الملاحقة الأمنية لفصائل المقاومة في الضفّة الغربيّة من قبل السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال، من خلال ما يسمى بالتنسيق الأمنيّ، الأمر الذي أفقدها القدرة على العمل بشكلٍ فعّال. وقد أعلن جهاز "الشاباك" بتاريخ 2014/1/28 و2014/3/31 عن اعتقال خليتين زعم أنهما تتبعان لحركة حماس في القدس المحتلة، وتعملان على استقطاب الأموال بهدف القيام بعمليات ضد الاحتلال، وتعزيز قوة الحركة في أوساط سكان شرقيّ القدس. كما زاد التضييق على المقاومة بعد الأحداث التي عصفت بمصر في 2013/7/3، إضافة



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

لتقيُّدِها بمعادلة التهدئة الشاملة أو المواجهة الشاملة في قطاع غزّة بعد الحرب الأخيرة عام 2012، وهي المعادلة التي يبدو أنها ستصبح خارج الخدمة بعد أن قلبت المقاومة الموازين في مواجهة العدوان على غزة عام 2014.

وقفة تضامنية مع الأقصى بالضفة الغربية

وقد استشعرت فصائل المقاومة الفلسطينية الخطر الداهم على المسجد الأقصى، فعمِلت على تحريك قاعدتها الشعبية في الضفة الغربية في برامج داعمة للمسجد الأقصى، منها، على سبيل المثال، إطلاق حملة شعبية تحت عنوان "من حقي أن أصلي في الأقصى"، رفضًا لسياسات الاحتلال في منع بعض الفئات من الصلاة بالمسجد الأقصى وإبعاد آخرين عنه. وفي غزة نظمت العديد من الوقفات والمسيرات والفعاليات الرافضة لاقتحامات الأقصى ومحاولات الاحتلال تقسيمه وطرح ذلك في "الكنيست" ومن ذلك مهرجان نظّمته حركة حماس في 2013/10/4 بعنوان "لبيك يا أقصى" حذّر من مشروع التهويد الذي تتعرض له القدس والأقصى.



وفي المواقف السياسية كرّرت فصائل المقاومة اعتبارها استمرار السلطة الفلسطينية في مفاوضة الاحتلال بمثابة توفير غطاء من أجل تقسيم القدس والمسجد الأقصى، واتهمتها "بالاستفراد بالقرار الفلسطيني والاستمرار في اتخاذ قرارات أحادية الجانب، ضاربة عرض الحائط بكل المناشدات الوطنية للالتفاف على مشروع وطني والتخلّي عن المفاوضات الفاشلة".

وبعد ارتكاب المستوطنين جريمة قتل الطفل المقدسي محمد أبو خضير بتاريخ 2014/7/2، واندلاع المواجهات في القدس المحتلة بين الشبان المقدسيين وقوات الاحتلال، وتمدّدها إلى مدن الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 48، أعلنت فصائل المقاومة أنها ليست بوارد وقف الهجمات الصاروخية وعقد تهدئة جديدة مع الاحتلال في ظل ما تتعرض له الأراضي الفلسطينية. وقد كسر ذلك قاعدة حاول الاحتلال فرضها ألا وهي فصل قطاع غزة عمّا يحدث

في الضفة الغربية والقدس المحتلة. حيث قامت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة بالرد على جرائم الاحتلال عبر إطلاق الصواريخ باتجاه المدن والمستوطنات الإسرائيلية، وقد سمعت صافرات الإنذار في مدينة القدس وفي بعض المستوطنات القريبة منها.

مشعل متحدثًا عبر الشاشة في ورشة عمل "القدس على أجندة الشعوب والحكومات"

وفي سياق مواقف فصائل المقاومة الفلسطينية تحدّث خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عن الأخطار التي تهدد الأقصى مستعرضًا مخططات الاحتلال تجاه المسجد، وداعيًا إلى بناء القدرة العسكرية وتحقيق المصالحة لردع الاحتلال، وجاء هذا الموقف في كلمة لمشعل خلال ورشة عمل نظّمتها مؤسسة القدس الدولية بعنوان "القدس على أجندة الشعوب والحكومات".



السلطة الفلسطينية لم يطرأ على موقفها تطور جديد يخرجه من دائرة الضعف والتهالك والسلبية حيال قضية الأقصى، فاكتفت ببيانات الشجب والتحذير والإدانة لمواجهة الاعتداءات المتصاعدة على المسجد سواء على المستوى السياسي أو على مستوى المستوطنين. كما أنها وافقت على العودة إلى المفاوضات لتشكّل بذلك مظلة للاحتلال لتمرير المزيد من مشاريعه التهويدية في القدس عمومًا والمسجد الأقصى خصوصًا.

وعلى الرغم من امتلاك السلطة الفلسطينية لأوراق قوّة توجِع العدو يمكن أن تستخدمها لحماية القدس والمسجد الأقصى، منها الانضمام إلى المنظمات الدولية لملاحقة الاحتلال وإجرامه ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، إلا أنها اختارت الحل "الأسهل" فطالبت الجهات كافة، بخاصة الرباعية، بتحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية تجاه القدس والمسجد الأقصى، ودعتها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الاعتداءات على الأقصى ومحاسبة المجرمين. كما طالبت المنظمات القانونية والإنسانية، المحلية والإقليمية والدولية، بملاحقة كل من يعتدي على المسجد الأقصى المبارك، وتحضير الملفات القانونية ضدهم، وتقديمهم للمحاكم الدولية، وطالبتها بتحضير ملف

بأسماء المسؤولين والمستوطنين والجمعيات التي تستهدف المسجد الأقصى لتحقيق هذا الغرض، مشيرة إلى أنها على استعداد تام للتعاون معها في هذا الموضوع، وتسهيل هذه المهمة الوطنية الإنسانية.

وكانت القناة العبرية الثانية بثّت لقاءً مع وزير الأوقاف السابق محمود الهباش حول موقفه من صلاة اليهود عند حائط البراق، الذي هو جزء من المسجد الأقصى، فقال "إن أراد أيّ يهودي أن يصلي فأهلاً وسهلاً به، السياسة شيء والعبادة شيء، ولكن كل ذلك سيجري تحت السيادة الفلسطينية". هذا الموقف يعكس قابلية السلطة للتفاوض على مصير الأقصى وقبول مشاركة الاحتلال في إدارته مع تأكيدها أن كل ذلك سيحصل تحت عين السلطة وسيادتها على الأقصى!

وفي ما يخص الحكومة الفلسطينية في قطاع غزّة والمجلس التشريعي الفلسطيني، فقد كانا يشددان على أن الحلّ الأمثل لحماية القدس والأقصى هو بالتوحّد السريع من أجل التصدي بشكل جماعي وموحّد للاحتلال ومخططاته، والعمل على استنهاض الأمتين العربية والإسلامية. ولم يغب عن بيانات ومواقف الحكومة في غزة والمجلس التشريعي تحميل المجتمع الدولي والحكومات العربية والإسلامية المسؤولية عن استباحة الأقصى من قبل الاحتلال.



أما حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله التي أعلن عن تشكيلها في 2014/6/2 بعد المصالحة بين فتح وحماس فقد بدت مواقفها منسجمة مع سقف وموقف المكوّنات الأخرى للسلطة الفلسطينية. وتكررت في التصريحات الصادرة عن منظمة التحرير على لسان أحمد قريع، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، التحذيرات من مخططات الاحتلال لتقسيم الأقصى وتغيير الطابع الإسلامي للمكان.

ومع ازدياد الاقتحامات المتكررة التي تنفذها مجموعات المستوطنين ابتداء من شهر شباط/فبراير 2014، اعتصم ممثلون عن جميع الكتل البرلمانية الفلسطينية في سابقة من نوعها منذ الانقسام الفلسطيني، أمام مقر المجلس التشريعي برام الله،

اعتصام الكتل البرلمانية برام الله رفضًا للاعتداءات على الأقصى

للاحتجاج على الدعوات الإسرائيلية لفرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، ولإيصال رسالة للقيادات السياسية للإسراع في تنفيذ المصالحة وتوحيد البرنامج الوطني لخدمة القضيّة في ظل فشل مسار المفاوضات، والتعنّت الإسرائيلي.

إلا أنّ الحائط الأساس الذي اصطدمت به أحلام المستوطنين واليمين المتطرف في تمرير مخططاتهم لفرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى كان المقدسيين وفلسطينيّي الأرض المحتلة عام 1948. وكان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرباط والبرامج والأنشطة التي تضمن حضور المصلين الدائم في المسجد الأقصى الأداة الفاعلة التي تمكنوا من خلالها من مواجهة المخطط المنظم الذي تُنفذه دولة الاحتلالّ.

وقد سطّر المرابطون على مدى أسبوع خلال شهر نيسان/أبريل 2014 أروع صور التضحية في الذود عن المسجد الأقصى في ظل دعوات "منظمات المعبد" لاقتحامه بمناسبة "عيد الفصح" العبري، وهو ما دفع العضو المتطرف في حزب الليكود موشيه فيجلين للتعبير عن "عدم رضاه عن أداء الشرطة في مواجهة المصلين، معتبرًا أن الساسة لم يحافظوا على قلب مدينة القدس"، على حد تعبيره.



أما على المستوى الإسلامي، فلم يظهر أيُّ دورٍ للدول الإسلامية في الدفاع عن الأقصى والوقوف في وجه الهجمةِ الإسرائيلية، فيما تعاملت الدول العربية، إضافة للجامعة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلامي، مع قضية الأقصى من خلال الشجب والاستنكار، ودعوة المجتمع الدولي ومنظماته إلى تحمّل مسؤولياتهم مما يجري، فيما كانت بعض هذه الدول تقيم علاقات سرية مع دولة الاحتلال بحسب ما صرّح عنه وزير خارجية الدولة العبرية أفيغدور ليبرمان موخرًا.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي، في كانون أول/ديسمبر 2013، قرارًا يتم بموجبه اعتماد خطة عمل قانونية وسياسية مؤلفة من ثلاث عشرة نقطة، من أجل حمل الاحتلال على وقف اعتداءاته وإجراءاته غير القانونية في القدس. وطبقًا لما نصت عليه هذه الخطة، تُنشأ

لجنة وزارية في إطار المنظمة لتزاول عملها على وجه السرعة لإيصال رسالة من المنظمة مفادها أن أي مساس بالمسجد الأقصى يعتبر خطًا أحمر لن تسمح به ولن تتسامح بشأنه الأمة الإسلامية مهما كانت العواقب. كما فوضت الخطة المجموعة الإسلامية في نيويورك للسعي إلى عقد دورة خاصة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية. أما على المستوى القانوني، فإن خطة العمل لم تستبعد إمكانية اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية وإلى غيرها من المنابر القانونية الدولية لتحميل الدولة العبرية المسؤولية عن جرائمها وانتهاكاتها.

اجتماع لجنة القدس بمراكش في كانون ثان/ يناير 2014

وبعد انقطاعٍ دام 12 سنة، عقدت لجنة القدس دورتها العشرين في كانون ثانٍ/يناير 2014 بالعاصمة المغربية مراكش لتطالب في بيانها الختامي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتدخل لدى دول العالم لحثها على تعديل تصويتها داخل المنظمات الدولية على القرارات المتعلقة بالقدس بما يتفق مع القانون والإجماع الدوليين بخصوص الوضع القانوني للمدينة. كما دعا البيان المجتمع الدولي إلى تحمل تبعات "تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين وادعاءاتهم غير القانونية بضم القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية".

وفي الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في (2/26)، قال نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي إن "الخطورة الحالية على المسجد الأقصى تعدّت كل الحدود، فالمتطرفون اليهود يقتحمون المسجد بمباركة مسؤولين في حكومة الاحتلال في محاولة لخلق واقع جديد بهدف تقسيمه". وأضاف بن حلي أن "القدس موضوع سياسي وإن أي إجراء إسرائيلي غير قانوني هو إجراء مرفوض وعلى المجتمع الدولي والإسلامي التحرك لمواجهته".

أما الموقف الأردني الذي يحظى بخصوصية بسبب وصاية الأردن على المقدسات فكانت أبرز محطاته مع مناقشة "الكنيست" في شباط/فبراير 2014 اقتراحًا مقدمًا من النائب موشيه فيجلين



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

يقضي بوضع المسجد تحت سيادة الاحتلال بشكل كامل. فقد طالب مجلس النواب الأردني الحكومة بإلغاء معاهدة "وادي عربة" وقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، وهو ما رد عليه وزير الحكومة الأردنية عبد الله النسور بقوله إنه "لم يصدر قرار من الكنيست حتى نرد عليه"، مؤكدًا أنه "إذا خرج من الكنيست شيء فسترد الحكومة عليه فورًا"، مضيفًا أن "وصاية الأردن على الأقصى دخلت القانون الدولي بمجرد توقيع اتفاقية السلام بين الأردن والدولة العبرية، ووفق هذه الاتفاقية ليس من حق أي طرف نقض أي بند منها".

وكان للأردن مواقف شاجبة لممارسات الاحتلال ولا سيما القيود التي فرضت على المصلين في شهر رمضان ومنعهم في بعض الأوقات من دخول المسجد حيث قال الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إن "إغلاق أبواب المسجد الأقصى في وجه المصلين في رمضان يعد سابقة خطيرة جدًا لم يعهدها المصلون من قبل، الأمر الذي يعد انتهاكًا صارخًا لحرمة الشهر الفضيل ويؤجج مشاعر الغضب لدى أهل فلسطين خاصة والعالم الإسلامي عامة".

مؤتمر الطريق إلى القدس المنعقد في الأردن

كما استضافت العاصمة الأردنية عمان في آذار/مارس 2014 مؤتمر "الطريق إلى القدس" بمشاركة عدد من علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي والسياسيين والبرلمانيين، وهدف المؤتمر إلى إظهار الأهمية الدينية للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية ومواجهة الرواية التهويدية للقدس، واستنهاض العالمين العربي والإسلامي والمجتمع الدولي لنصرة القدس والإسراع بإيصال الدعم للأقصى والمقدسيين. ومن هذه الأهداف المعلنة نفذ المؤتمر إلى موضوع زيارة الأقصى تحت الاحتلال ليثار الجدل حول جواز الزيارة وحرمتها على مدار ثلاثة أيام. وكانت "التسوية" عبر إصدار العلماء المشاركين فيه فتوى تجيز زيارة المسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي لفئتين من المسلمين في العالم، وهم أصحاب الأصول الفلسطينية أينما كانوا ومهما كانت جنسياتهم، والمسلمون الذين يحملون جنسيات دول

بلدان خارج العالم الإسلامي. وقرر العلماء ترك باب الاجتهاد مفتوحًا بخصوص حقّ باقي مسلمي العالم في زيارة المسجد الأقصى.

أما على المستوى الشعبي، فكان للثورات المضادة والهجمة العربية على "تيارات الإسلام السياسي"، الأثر البالغ في تراجع التضامن الشعبي مع قضية الأقصى والقدس مقارنة بسنوات ما بعد "الربيع العربي". فعلى الرغم من الأحداث الجسيمة التي تعرض لها المسجد الأقصى، لم تشهد ساحات الدول الإسلامية والعربية تحرك الحشود للضغط على حكوماتهم إلا ما ندر، وتم الاكتفاء في أغلب الأحيان بعقد المؤتمرات والدعوة إلى الدعم الإعلامي.

وككل عام، نظمت اللجنة الدولية للمسيرة العالمية إلى القدس فعاليات المسيرة في أكثر من 80 مدينة حول العالم في آذار/مارس 2014، تحت شعار "شعوب العالم تريد تحرير القدس"، والتي عبّرت عن رفض عالمي لما تتعرض له مدينة القدس من ممارسات عنصرية وتهويدية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما أعلنت المسيرة العالمية إلى القدس عن تدشين عريضة إلكترونية على الإنترنت، تتضمن نداء لمنظمة "الحكماء" العالمية، التي أسسها نيلسون مانديلا عام 2007 وتتكون من رؤساء سابقين وقيادات وشخصيات سياسية نافذه في العالم، للقيام بدورهم في الضغط على الاحتلال لوقف إجراءاته العنصرية ضد المدينة المقدسة وأهلها.



وعلى المستوى الدولي فقد انحازت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها بشكل صارخ إلى جانب دولة الاحتلال خلال التصويت على قرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى. فيما كان لافتًا مشاركة عضوين من الكونغرس الأمريكي ينتميان للحزب الجمهوري، في اقتحام المسجد الأقصى المبارك خلال شهر شباط/فبراير 2014 برفقة المتطرف حاييم ريتشمان من مؤسسة "معهد المعبد" في دلالة على إضفاء الشرعية والدعم لعصابات المستوطنين في اقتحامها للمسجد الأقصى المبارك.

أما أوروبيًا، فقد حذّر ممثلو دول الاتحاد الأوروبي في رام الله والقدس المحتلة في تقرير داخلي صدر في شهر آذار/مارس 2014، من أن "هناك خطرًا كبيرًا يهدّد بانفجار بركاني في المنطقة،

بفعل التهديدات الحقيقية لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إشعال معارضة عنيفة على المستوى المحلي وعلى مستوى العالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما قد يسببه ذلك من انحراف عن مسار المفاوضات السياسية". إلا أن التقرير انتقد بشكل ضمني ما أسماه "محاولاتِ مرجعيات دينية وشخصيات سياسية فلسطينية إنكار العلاقة التاريخية بين اليهود وجبل المعبد" ما يعني تأييدًا ضمنيًا لمزاعم اليهود حول "جبل المعبد".



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا -113/5647
Email:info@alquds-online.org

**خامسًا: التوصيات:**

هذا التقرير هو الثامن من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال المدة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي شكلت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ودعم رباطهم ودفاعهم عن المسجد الأقصى.

وإن هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنه يضع توصياته لتشكل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.



**أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:**

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أن حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أن العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وقد شكّلت رسالة المقاومة من خلال التّصدي للعدوان على قطاع غزة في تموز/يوليو 2014 دليلاً قاطعًا أن الفلسطينيين لديهم من مقوّمات القوّة ما يمكّنهم من التصدي لصلف الاحتلال والوقوف في وجه مشاريعه التي يحاول من خلالها إخضاع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته. وقد أعطت المقاومة في غزة برهانًا على أن إرادة استعادة الحقوق أقوى من أي قيود وتضييق وحصار.

والمطلوب من المقاومة، وقد أثبتت قوّتها وحضورها الميداني في غزة، تثبيت موقف وطنيّ جامع يشكل ميثاق شرف "يحرّم" التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها، والضغط على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أي تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون المسجد الأقصى. كما أنها مطالبة، بما حقّقته من التفاف شعبي حولها، بتحويل قضية الأقصى إلى

بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وبفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة.

ورغم كل التحديات والعقبات الواقعية التي تقف حائلاً دون العمل العسكريّ المقاوم المستمر، إلا أن فصائل المقاومة مطالبة بتفعيل هذا الجانب ولو بأبسط الأشكال، ولا سيما في الضفة الغربية والقدس، لما له من تأثير قوي في العقلية الصهيونية. وإذا كانت فصائل المقاومة مقيدة داخل فلسطين المحتلة، فإنها في خارج فلسطين تستطيع أن تقوم بدور كبير على صعيد التوعية والتثقيف وتعبئة الجماهير الفلسطينية في اللجوء، ومن المهمّ تحديد مناسبات محددة تتفق فيها على حملات وبرامج ثقافية وإعلامية مكثفة لنصرة الأقصى.

**ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:**

27 عادت السلطة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات في أواخر تموز/يوليو 2013 على الرغم من أن هذا النهج الذي أنتج أوسلو أقصى السلطة عن القدس ومقدّساتها كما سهّل للاحتلال التمادي في سياسة تثبيت الحقائق على الأرض التي لم تتوقف عن ممارستها فيما المفاوضات قائمة. كما أن خطاب السلطة يكشف عن تردّد في موقفها حيال الأقصى كمقدّس إسلامي صرف وعن نزعة إلى استرضاء الاحتلال، أو أقله عدم إغضابه، باعتماد لغة المهادنة التي تخلط بين السلام والاستسلام. والمطلوب من السلطة الفلسطينية إعادة النظر في تشكيلتها المستندة إلى اتفاقية أوسلو والتخلّي عن عقلية التنسيق الأمني التي لم تثمر إلا انقلابًا على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في المقاومة والتحرك في مواجهة مخططات الاحتلال. كما أنها مدعوة إلى تفعيل بنود المصالحة المستندة إلى اتفاق الشاطئ الموقَّع في غزة في 2014/4/23 وهي مدعوّة بصورة أولى إلى الاستفادة من تجربة المقاومة في غزة التي تمكّنت من رفع سقف التفاوض مسلَّحة بقوة الحق الذي تدافع عنه حيث كان واضحًا بشكل كبير أن التعاطي مع الوفد الفلسطيني في مفاوضات التهدئة في القاهرة كان مختلفًا كثيرًا عن التعاطي مع السلطة في المفاوضات التي انخرطت فيها. كما أن السلطة مطالبة بالدفاع عن الأقصى كأولوية لا تقبل المساومة وبدعم القدس بقطاعاتها كافة وفق استراتيجية تخدم مشروع التحرير ولا يكون هدفها تحقيق التخدير الاقتصادي أو تعزيز التنمية في ظل الاحتلال. وهي أيضًا مطالبة بالاستفادة من نيل فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة، ما يحتّم على قيادة السلطة الإسراع في الإجراءات الممهّدة لملاحقة دولة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية.

ويبقى الدور الميداني الأهم للسلطة والمتمثّل في إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى. وهي مع ذلك مطالبة بإعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي متماسك ومتمسك بالقدس والأقصى مع الالتفات إلى ضرورة التكامل بين هذا الخطاب والعمل الجاد على الأرض.

**ج. توصيات للمملكة الأردنية:**

إن دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثّل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. ومن الواضح أن استهداف الاحتلال لهذا الدور يتصاعد بشكل مستمر سواء عبر التعرض لموظفي الأوقاف العاملين في المسجد أو عبر طرح إنهاء السيادة الأردنية عليه. وعلى ذلك، فإن الحكومة الأردنية مدعوّة إلى وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكررة على اعتبار أن الاعتداء على أي موظف للأوقاف هو اعتداء على أي موظف أردني، كما أن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على السيادة الأردنية.



كما أنّ الحكومة الأردنية مدعوّة إلى رفع سقف موقفها الرسمي الذي يبدو محكومًا باتفاق السلام الموقّع مع دولة الاحتلال بحيث لا تركن إلى "التطمينات" التي قدّمها مؤخرًا رئيس حكومة الاحتلال حول المحافظة على الدور الأردني في الأقصى بعد الحديث عن مشاريع صهيونية لنزع الوصاية الأردنية عن الأقصى. كما أن مجلس النواب الأردني مطالب بدور فعّال في هذا المجال عبر استحضار الأقصى كأولوية على جدول أعماله وحثّ الحكومة على رفع سقفها ومراقبة أدائها السياسي والميداني.

وعلاوة على ذلك، فإنّ المكوّنات الشعبية والجماهيرية في الأردن مدعوّة إلى الاضطلاع بدور قوي وفعّال عبر تنظيم الفعاليات الداعمة للأقصى والرافضة لمشاريع التهويد بما يشكل ذلك من وسيلة لإبراز التضامن مع قضية الأقصى بالإضافة إلى الضغط على الحكومة وعموم المستوى الرسمي لضمان عدم الانجرار إلى مهادنة الاحتلال.

**د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:**

إن أقلّ ما يمكن أن يوصف به الموقف الرسمي على الصعيدين العربي والإسلامي هو أنه موقف ضعيف لا يمكن أن يتصدى لحجم المشروع التهويدي وزخمه. ففي وقت تقف كل مكونات الاحتلال وراء مشروع التهويد، فإن الحكومات العربية والإسلامية تبدو غير مدركة لما يحضَّر للأقصى فتراها في أحسن الأحوال شاجبة، مستنكرة، ومحذّرة. وعلى الرغم من أهمية الموقف السياسي الذي يترجَم في جزء منه عبر رفض ممارسات الاحتلال والتحذير من خطورة الإقدام عليها، إلا أن هذا الموقف لا يعوَّل عليه إن لم يتكامل مع خطوات عملية على الأرض يدرك معها الاحتلال أن اعتداءاته على الأقصى مكلفة ولا يمكن أن تمرّ دون حساب. ومن هنا، فإنّ الحكومات العربية والإسلامية مدعوّة إلى الضغط على دولة الاحتلال من خلال تفعيل المقاطعة الدّبلوماسية والاقتصادية حيث إنّه لا يمكن أن تكافأ دولة الاحتلال على اعتداءاتها على الأقصى بتبادل التمثيل الدبلوماسي معها أو إقامة علاقات تجارية معها. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالوقوف وراء مطالب الشعب الفلسطيني وبدعم حقوقه عوضًا عن محاولة استمالة الاحتلال عبر دعم مسار التفاوض دون الاستفادة من عناصر القوة وأوراق الضغط التي تملكها. ولا يقل أهمية عن ذلك تأمين الدعم المالي لحماية الأقصى عبر دعم المقدسيين وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بما يحقق لهم مقوّمات الصمود بما هم خطّ الدفاع الأول عن الأقصى والأقدر على الحضور فيه على المستوى الميداني.

29

**هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:**

إنّ الفلسطينيين معنيّون بشكل أساس بحماية المسجد الأقصى والدفاع عنه كونهم أصحاب القضية والحريصون عليها. وإنّ استعادة الأقصى يعوزها استمرار النّضال والثبات في وجه كل ممارسات الاحتلال التي يحاول من خلالها كسر أي إرادة للتصدي لمخططاته أو الوقوف في وجه مشاريعه التهويدية في القدس والأقصى. وإنّ أولى التّوصيات موجّهة إلى المقدسيّين وفلسطينيّي المحتلّة عام 1948 وهم الأقرب إلى الأقصى جغرافيًا والأقدر على الوصول إليه على الرّغم من القيود العمريّة التي يفرضها الاحتلال أحيانًا عليهم والتضييق عليهم وتعريضهم للملاحقة القانونيّة. ونظرًا إلى أهمية الدور الذي تلعبه قوافل شدّ الرحال إلى الأقصى لجهة رفد المسجد بالمصلّين والمرابطين الذين يتصدّون لاقتحامات المستوطنين، فإنّ أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، ومع الثناء على دورهم وجهدهم، مدعوّون إلى تكثيف هذه الحملات وتأمين الرباط المتواصل في الأقصى لدورها في سد الطريق على اتجاه الاحتلال إلى تعزيز الاقتحامات في الأوقات

التي يكون المسجد فيها خلوًا من المصلين. وهم مدعوّون كذلك إلى ابتداع الوسائل المناسبة للالتفاف على محاولات الاحتلال تقييد حركتهم ومنعهم من القيام بواجب نصرة الأقصى.

أما المقدسيّون، وعلى الرغم من قلة الناصر، فهم مدعوّون إلى تحدّي القيود التي يفرضها الاحتلال ويحاول من خلالها تنفيرهم عن المسجد الأقصى بتعريضهم بشكل مستمر للملاحقة القانونية وللاعتقال والتحقيق. كما أنهم مدعوّون إلى التمرد على منظومة الاحتلال. ويبرز دور أهل القدس بشكل مؤثر في توثيق وكشف اعتداءات الاحتلال بالاستفادة من الفضاءات التي أوجدتها وسائط الإعلام والاتصال الحديثة.

كما أن أهلنا في الضفة الغربية مدعوّون إلى التضامن مع الأقصى والتعالي على القيود التي تفرضها عليهم السلطة الفلسطينية عبر معادلة التنسيق الأمني. فالتظاهر وتنظيم المسيرات الرافضة لممارسات الاحتلال هو الحد الأدنى من التضامن الذي يمكن أن يقدمه أهل الضفة بالإضافة إلى أن حضورهم في المسجد، على الرغم من القيود التي يفرضها عليهم الاحتلال يصبّ في خانة رفد المسجد بالمصلين، وإن بدرجة محدودة.

30

أمّا غزة فقد أثبت أهلها إيمانًا راسخًا بالمقاومة كوسيلة لاستعادة حقوقهم كما تبيّن في العدوان الأخير على القطاع في تموز/يوليو 2014، وهم مدعوّون إلى استحضار قضية الأقصى تمامًا كما الحصار والتعاطي مع الاعتداءات على المسجد على أنها اعتداء عليهم وعلى مقدساتهم مع ما يلزم ذلك من إبداء التضامن والنصرة.

دور الفلسطينيين اللاجئين لا يقل أهمية عن دور فلسطينيي الداخل حيث إن فضاءات العمل أوسع وإمكانية التعبئة أشمل. واللاجئون مطالبون بتبنّي قضية القدس والأقصى كصنو لقضية اللاجئين والعودة واستحضار الأولى بشكل دائم وكجزء متمّم للدفاع عن حق العودة. كما أن الفلسطينيين في أوروبا بشكل خاص مدعوّون إلى التعامل الجدّي مع قضية القدس والأقصى والعمل الفعّال لكشف ممارسات الاحتلال واعتداءاته على المقدسات بما يساهم في تشكيل رأي عام يدرك جرائم الاحتلال ويسعى إلى التأثير في المستوى الرسمي والضغط على الحكومات الأوروبية للوقوف بوجهها وملاحقتها.

**و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:**

لعبت الجماهير العربية والإسلامية دورًا رئيسًا في تشكيل الحالة التي وصل إليها عالمنا العربي والإسلامي اليوم. فخروج الملايين إلى الشوارع في غير قطر عربي ساهم في الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية وإن كانت هذه الأخيرة أعيد إنتاجها في بعض الدول لأسباب لا مجال لذكرها هنا. لكن كان من الواضح على مدى السنوات الثلاث المنصرمة أن الشعوب العربية والإسلامية انصرفت، أو صُرفت، عن قضايا الأمة الأساسية واستهلِكت في هموم داخلية أبعدتها بشكل لافت عمّا يجترحه الاحتلال من اعتداءات وانتهاكات تطال القدس والمسجد الأقصى.

ونظرًا إلى مركزية الأقصى في الصراع العربي–الإسرائيلي فإنّ الجماهير العربية والإسلامية مطالبة باستحضار هذه القضيّة كهمٍّ يومي وكواحدة من القضايا التي تعنيها بشكل مباشر والتي تحدّد على أساس الموقف منها تصويتها للشخصيات والأحزاب والبرامج السياسية لتصبح بذلك قضيّة محدّدة وموجّهة للسياسات الخارجية.



كما أنّ الأحزاب والقوى والهيئات على اختلافها مطالبة بتعزيز خطابها التّعبوي لاستنهاض الجماهير وتحريك الشّارع دعمًا للقدس والأقصى وتنظيم الفعاليات بشكل مستمر ولا سيما في المناسبات التي شكّلت محطّات بارزة في تاريخ القدس والأقصى والقضية الفلسطينية بشكل عام.

**ز. توصيات للهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية:**

إنّ النّظر إلى الدور الذي تقوم به الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي يوحي بأن هاتين الجهتين تعملان ضمن إطار غير قادر على التعامل بشكل جدي مع المشروع التهويدي الذي يستهدف المسجد الأقصى. فعلى الرغم من استعراض الانتهاكات الإسرائيلية في البيانات الختامية للقمم الدورية والطارئة، فإن مقاربة الحل تبدو غير ناضجة ولا ترتقي إلى حجم التحدّيات والمخاطر المحدقة. وعلى ذلك، فإن كلاً من الجامعة العربية ومنظمة التّعاون الإسلامي مطالبتان برفع سقف موقفها السياسي والميداني استجابة لحجم التّهديدات المحيطة بالأقصى دون انتظار إقدام الاحتلال على خطوات عملية في المسجد للتنبه بعدها إلى خطورة مشروع التهويد. وهما أيضًا مدعوّتان إلى عدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى قد تقدّم تحت ستار المفاوضات والتسويات.

كما أن المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في غير مناسبة. وهما مطالبتان أيضًا بتفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى.

كما أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطالبان بموقف واضح وحازم وملزم يدين الاحتلال ويؤكد أن القدس مدينة محتلة تطبق على حالة احتلالها اتفاقيات جنيف، وكذلك وضع آليات لتنفيذ قرارتهما المتعلقة بالقدس والأقصى ولا سيما في ما يتعلق بإرسال لجنة تحقيق للوقوف على الانتهاكات الإسرائيلية في البلدة القديمة على الرغم من التعنت الإسرائيلي.



**ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:**

إن تعدّد الجهات العاملة للقدس في ظل غياب التنسيق بينها يؤدي في غالب الأحوال إلى تكرار الجهد وتضارب العمل وإلى خلل في خدمة القطاعات المختلفة في القدس. وبناءً على ذلك، فإن الجهات العاملة من أجل القدس مطالبة أولاً بتنسيق عملها وتوحيد جهودها بما يثمر دعمًا حقيقيًا وملموسًا وفق احتياجات مشروع الدعم والتثبيت. كما أنها مدعوّة إلى إيلاء مشروع مصاطب العلم وحملات شد الرحال اهتمامًا خاصًا نظرًا لأهمية هذين المشروعين في دعم الرباط في المسجد الأقصى وإحباط مشاريع الاحتلال. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي.

**ط. توصيات للمرجعيات الدينية:**

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في

أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى وتأكيد حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى. وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالمسجد فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

**ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:**

من المهم الالتفات إلى أهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه وقد بدا ذلك بارزًا في السنوات الأخيرة سواء في ما يتعلق بالتغطية الإعلامية للثورات العربية أو في الحرب الإعلامية التي رافقت العدوان الأخير على غزة. والمطلوب من وسائل الإعلام الحرص على إبقاء قضية الأقصى في مقدمة تغطيتها للتطورات في الدول العربية والإسلامية والتعاطي معها كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.



إن لكشف جرائم الاحتلال ومشاريعه التهويدية عبر الإعلام دورًا كبيرًا في إحداث ضجة حول هذه المشاريع بما ينبّه لها ويوجد بيئة لعرقلتها. ومن المهم أن يتبنى الإعلام استراتيجية إعلامية تجعل القدس والاقصى أولوية تغطى تطوراتها باستمرار وليس في المناسبات حرصًا على ألا تغيب عن المحددات التي تشكل الرأي العام وتحدد اتجاهاته. كما أن الكتاب والصحفيين مطالبون بتناول قضية الأقصى وتكثيف كتاباتهم حول الموضوع وتناوله من شتى الجوانب سواء على مستوى ممارسات الاحتلال أو الوسائل اللازمة لمواجهتها.

**ك. توصيات للشباب العربي:**

يمتلك الشباب من الطاقات ما يخوّله لعب دور فعّال في نصرة القدس والأقصى ولعلّ من أبرز ما يمكن فعله في هذا المجال تعزيز المبادرة الفردية والاستفادة من الفضاءات الإلكترونية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الخبر وكشف جرائم الاحتلال. على أن الشباب مدعو إلى عدم الاكتفاء بالمقاومة الافتراضية حيث إن العمل على الأرض يبقى العنصر الأهم في الدفاع عن القضايا المحقة وكسبها.

**ل. توصيات للهيئات القانونية:**

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وقد صدرت العديد من القرارات من الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة. ولذلك نطالب الهيئات والمنظمات الحقوقية والقانونية العربية والإسلامية إلى خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامية في الغرب. إن قضية القدس رابحة قانونيًّا وعليه يفترض أن تقوم هذه الجهات القانونية والحقوقية بحملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.



Lebanon - Beirut - Hamra - Sarolla Bldg.11th Floor - Office:+961 1 751725 - Fax: +961 1 751726 - P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
لبنان - بيروت - شارع الحمرا - بناية الساورلا - الطابق 11 - هاتف: 751725 1 961+ - فاكس: 751726 1 961+ ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647-
Email:info@alquds-online.org